THE
CARTER CENTER

أصوات من خارج ساحة المعركة:
الفاعلون المدنيون السودانيون في زمن الحرب والشتات

ملخص

منذ 15 أبريل 2023، شهد السودان انهيارًا كارثيًا عقب اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ما أجبر أكثر من 14.5 مليون شخص على النزوح، وتفاقمت المجاعة، ولا تزال جرائم الحرب—بما في ذلك القتل الجماعي والعنف الجنسي والتهجير القسري—مستمرة دون مساءلة أو محاسبة. وقد ترك انهيار الدولة فراغًا في مجالات الحكم والخدمات والحماية. ويواجه السودان الآن ما وصفته اللجنة الدولية للإنقاذ بأنه «أكبر أزمة إنسانية تم تسجيلها على الإطلاق».

مع انهيار هياكل الدولة والبنية التحتية، أصبح الفاعلون المدنيون السودانيون، سواء داخل البلاد أو في الشتات، في طليعة المستجيبين للأزمة، حيث ينظمون تقديم المساعدات، ويقومون بإجلاء المدنيين، ويدعمون الناجين، ويوثقون الانتهاكات، ويحافظون على الشبكات المحلية. وهم يعملون دون حماية أو أجر أو اعتراف، وغالبًا تحت تهديد مباشر من الجهات المسلحة التي تنظر إلى نشاطهم المدني بريبة أو عداء. أما في الشتات، فتواجه المنظمات السودانية صعوبات قانونية، ونقصًا في خيارات التسجيل، ومحدودية في الوصول إلى التمويل، ومع ذلك تظل عازمة على دعم مجتمعاتها والسعي للعودة حالما تتهيأ الظروف.

لا تزال الاستجابة الدولية تعاني من نقص حاد في التمويل وغياب الانخراط السياسي. كانت الولايات المتحدة أكبر مانح للسودان، إذ قدّمت أكثر من 1.4 مليار دولار منذ عام 2022، إلا أن تقليص مساعداتها الخارجية—بما في ذلك للسودان—فاقم الفجوة وأضعف جهود التنمية وبناء السلام على المدى المتوسط وطويل الأمد.وفي غياب انخراط دولي متواصل ومنسّق، يبرز خطر التطبيع مع الحرب وترسيخ البُنى المستفيدة من عدم الاستقرار.

يستند هذا التقرير إلى نحو 60 مقابلة ونقاشًا جماعيًا أُجريت في أبريل 2025 مع فاعلين مدنيين في السودان وأوغندا وكينيا ومصر وإثيوبيا وتشاد. ويقدّم رؤية مباشرة حول الأوضاع التي يواجهها هؤلاء الفاعلون والاستراتيجيات التي يلجأون إليها للتأقلم والصمود، والدعم العاجل الذي يحتاجون إليه.

النتائج الرئيسية:

- تصاعد التطوع المدني: أدت الحرب إلى تعزيز المشاركة المدنية بدلًا من الحد منها. وقد تحركت المجتمعات حول قيم التضامن والمساعدة المتبادلة لتعويض الفراغ الذي تركته الدولة.
- تكيّف الفاعلين المدنيين مع الدولة المنهارة: تعمل المنظمات بشكل غير رسمي، مستخدمةً وسائل اتصال مُشفّرة، ومركّزةً نشاطها على المستوى المحلي، مع الحفاظ—عند الضرورة—على علاقات حذرة مع الجماعات المسلحة المسيطرة على مناطقهم.
- مخاطر جسيمة على الفاعلين المدنيين: يتعرض الفاعلون المدنيون للمضايقة أو الاعتقال أو القتل، وقد دمّرت الأطراف المتحاربة مكاتبهم وأجبرت موظفيهم على النزوح. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة كلٍّ من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، فإن مساحة العمل محدودة للغاية ومحفوفة بالمخاطر.
- استمرار انخراط المهاجرين/المغتربين رغم القيود: يحدّ الوضع القانوني وصعوبة تسجيل المنظمات في الدول المضيفة ونقص التمويل من القدرة على العمل وإحداث تأثير ملموس. ومع ذلك، يظل معظمهم عازمين على العودة بمجرد استعادة الأمان والمساحة المدنية والشمول السياسي.
- الصمود رغم تضييق المساحة المدنية: من تقديم الخدمات الأساسية إلى الدفاع عن القيم الديمقراطية، يواصل المجتمع المدني السوداني جهوده بموارد محدودة، غالبًا بصمت وبجهود فردية.
- عدم توافق الاستجابة الدولية مع الأولويات المحلية: يرحّب الفاعلون المدنيون بالمشاركة العالمية، لكنهم يعبّرون عن إحباط شديد نتيجة التمويل المُجزّأ والعقبات البيروقراطية وتركيز الدعم على الإغاثة الطارئة قصيرة المدى على حساب التعافي المستدام وبناء البنية التحتية المدنية.

التوصيات الرئيسية

لمنع انهيار الحياة المدنية في السودان ودعم تعافٍ عادل، يوصي الفاعلون المدنيون السودانيون المانحين والجهات الدولية بالآتي:

- إشراك الفاعلين المدنيين وحمايتهم في جميع مسارات السياسة والسلام، مع ضمان تمثيل النساء والشباب والنازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزاع؛ إذ تُعد المشاركة المدنية ركيزة أساسية لأي عملية سلام مستقبلية.
- اعتماد نهج مزدوج يجمع بين الإغاثة الإنسانية الطارئة والاستثمار في الحوكمة طويلة الأمد وبناء السلام وحقوق الإنسان وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية.
- الانتقال إلى نماذج يقودها المجتمع المحلي عبر إزالة الحواجز الإجرائية، والتعاون مع وسطاء موثوقين، ودعم مجموعات أوسع من الفاعلين المدنيين القاعديين والمهمّشين.
- الاستثمار في الصحة النفسية وبناء صمود المنظمات، باعتبار أن الإرهاق والصدمات النفسية تُشكّل تهديدًا لاستمرارية عمل الفاعلين المدنيين في الخطوط الأمامية.
- تعزيز تنسيق المانحين والمساءلة عبر التخطيط المشترك مع الشركاء المحليين وإنشاء أنظمة رصد مشتركة تعكس الاحتياجات الفعلية والواقعية.
- تقديم تمويل مرن وطويل الأمد لدعم الجهود السودانية—بما يشمل المنظمات المحلية ومتوسطة الحجم وغير الرسمية ومنظمات الشتات—بحيث يغطي التمويل التكاليف الأساسية ويسمح بالتكيّف مع التغيّرات الميدانية.
- العمل على تجاوز الانقسامات بين الفاعلين المدنيين من خلال بناء التحالفات والحوار الشامل، لتوحيد الأصوات المدنية المتفرقة حول أجندة مشتركة للسلام والانتقال.

الخُلاصة

يستمر الفاعلون المدنيون السودانيون في لعب دورٍ أساسي في تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات والحفاظ على الخدمات الأساسية في ظل غياب أنظمة الدولة الفاعلة. وتشمل جهودهم الاستجابة الإنسانية، وتوثيق انتهاكات الحقوق، ودعم الصحة العامة والتعليم، وبناء السلام المحلي. ورغم الاضطرابات الناتجة عن الحرب وتزايد القيود، فقد تمكن هؤلاء الفاعلون من مواءمة جهودهم عبر الشبكات غير الرسمية والتنسيق الطوعي والتعاون عبر الحدود، بما يعكس التزامهم الطويل الأمد تجاه مجتمعاتهم وقدرتهم على الاستجابة للظروف المتغيرة والعاجلة في الميدان.

من خلال نهجٍ موجّهٍ وطويل الأمد ومرن، يمكن للفاعلين المدنيين السودانيين الاستمرار في تقديم المساعدات المحلية والمساهمة في تسريع التعافي بعد الحرب، وتعزيز المساءلة والحوكمة الشاملة. وللحفاظ على هذه القدرات وتعزيزها، ينبغي للمانحين والمؤسسات متعددة الأطراف والشركاء الدوليين تبنّي استراتيجيات منسّقة وطويلة الأمد تستند على القيم الديمقراطية ومقاربات قائمة على حقوق الإنسان. ويُعَدّ هذا النهج المزدوج—الذي يستجيب للاحتياجات الإنسانية العاجلة ويدعم في الوقت نفسه تطويرَ واستمراريةَ البنية التحتية المدنية—أساسيًا لدعم المجتمع المدني السوداني والمساحة المدنية على المدى الطويل، وتقليل احتمالية تفكك النشاط المدني السوداني الناجم عن الحرب.